أكد أنه من المبكر الحديث عن بدء عمل «الدستورية».. وأن لا أحد في سورية يقبل كيانات فيدرالية

المعلم: زيارة البشير خطوة إضافية في إطار كسر الحصار

| وكالات

اعتبر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق تشكل خطوة إضافية في إطار كسر الحصار الذي فرض على سورية، مؤكداً أنه من المبكر الحديث عن بدء عمل «لجنة مناقشة الدستور».

وخلال لقاء أساتذة وطلاب جامعة دمشق على مدرج الجامعة، أكد المعلم، بحسب وكالة «سانا»، أن سورية رغم الأزمة التي مرت بها وتآمر بعض الدول عليها «تؤمن إيماناً عميقاً بالعروبة»، معتبراً أن ما جرى في العالم العربي وضمنه سورية سببه الخلل في العمل العربي الذي لا بد من تصحيحه.

وأشار المعلم إلى أن الزيارة التي قام بها الرئيس البشير إلى دمشق أول من أمس تشكل خطوة إضافية في إطار كسر الحصار الذي فرض على سورية تنفيذاً لمخطط أميركي في ظاهره، إسرائيلي في حقيقته يهدف إلى النيل من سورية وإضعاف دورها على الساحة العربية والإقليمية.

ولفت المعلم إلى أن الدول التي حاربت سورية وتآمرت عليها بدأت تدفع ثمن سياساتها حيث تعاني ارتفاع نسب البطالة والتضخم والانقسام السياسي والاجتماعي داخل هذه الدول، وبين الدول نفسها، مبيناً أن من تآمر على سورية واستثمر في دعم الإرهاب وفرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب عليها يدفع اليوم ثمن هذه السياسات.

وأكد المعلم أن كل الذين تآمروا على سورية بقيادة الولايات المتحدة لن يكونوا في العام القادم في وضع مريح في حين وضعنا في سورية يتعافى كل يوم أكثر من الذي سبقه، معرباً عن أمله بأن يكون عام ٢٠١٩ أفضل بكثير بالنسبة للسوريين من كل النواحي.

وبالنسبة للوضع في شمال شرق سورية، شدد المعلم على أنه «لا أحد في سورية يقبل أي أحاديث عن كيانات مستقلة أو فيدرالية على الإطلاق وأنه لا بديل عن العودة إلى الوطن الذي يفتح ذراعيه لأبنائه جميعاً وقرار الدولة هو عودة السيادة على كل شبر من أراضي الجمهورية العربية السورية».

ولفت المعلم إلى أهمية انعقاد اللجنة الاقتصادية السورية الروسية المشتركة في دمشق الأسبوع الماضي والاجتماعات المهمة التي تؤسس لشراكة إستراتيجية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية توازي علاقاتنا السياسية والعسكرية مع الاتحاد الروسي.

ورداً على أسئلة الحضور عن موقف الحكومة السورية من الممارسات التي تقوم بها بعض الميليشيات الكردية والعدوان التركي على مناطق الشمال السوري، أشار المعلم إلى أن السوريين الأكراد جزء من النسيج السوري والحكومة السورية مستعدة للحوار دائماً لما فيه مصلحة الدولة، ناصحا الجميع بعدم الانجرار وراء الوهم الأميركي.

وبشأن وجود القوات الأجنبية على الأراضي السورية بشكل غير شرعي ومن دون تنسيق مع الدولة السورية، بين المعلم أن هذه الدول تريد أن تجد لنفسها أدواراً في الحل السياسي للأزمة في سورية وهذا الشيء لن يحصلوا عليه وعليهم أن ينهوا احتلالهم للأراضي السورية.

وبشأن الوضع في محافظة إدلب، أكد المعلم أن أولوية القيادة السورية هي تحرير المحافظة من التنظيمات الإرهابية، مشيراً إلى التنسيق الدائم بين سورية وروسيا بهذا الشأن، ولافتاً في الوقت نفسه إلى أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان والإرهابيين لم يلتزموا بـ«اتفاق سوتشي» بشأن إدلب.

وشدد المعلم على أن القيادة السورية تفضل الحوار السياسي إذا كان يحقق الهدف بتخليص إدلب من الإرهاب وفي النهاية فإن القرار هو تحرير جميع الأراضي السورية كاملة.

وحول تشكيل «اللجنة الدستورية»، أوضح المعلم، أنه من المبكر الحديث عن بدء عملها، مؤكداً أن تأخر تشكيل اللجنة ناجم عن محاولة عدد من الدول الغربية التدخل فيها إضافة إلى العقبات التي وضعتها تركيا في طريق تشكيلها.

وأكد المعلم أن الأولوية في المشاركة بمرحلة إعادة إعمار سورية ستكون للدول التي ساندت ووقفت إلى جانب الدولة السورية في حربها ضد الإرهاب، مبيناً أن المكتب الاقتصادي في وزارة الخارجية والمغتربين يعمل لتوسيع العلاقات مع إيران وروسيا والصين والهند وماليزيا في إطار سياسة التوجه شرقاً بالإضافة إلى دول أخرى صديقة ووقفت إلى جانب سورية ولم تشارك في التآمر عليها.

وجدد المعلم التأكيد على أن الجولان السوري المحتل جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية تنطبق عليه القوانين الدولية للمناطق الواقعة تحت الاحتلال وهذه القرارات يجب أن تحترم ومنها قرارات مجلس الأمن التي تعتبر أي ضم للجولان لاغياً وباطلاً وغير شرعي، مؤكداً أن ما يحمي الجولان بالفعل هو مقاومة أهلنا وصمودهم ورفضهم للإجراءات الإسرائيلية والذي تجلى مؤخراً في رفض ما يسمى «الانتخابات المحلية» وفي النهاية فإن الجولان سيعود إلى سورية عاجلاً أم آجلاً.

وحول العلاقات السورية مع الفصائل الفلسطينية، أكد المعلم أن سورية تؤمن بأن القضية الفلسطينية هي البوصلة ولذلك احتضنت كل الفصائل الفلسطينية وحمتها وتعرضت للضغوط من جراء هذا الموقف، وعلى الرغم من المواقف غير الوفية من قبل البعض لكن كل ذلك لن يثني سورية عن دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وتحصيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته وعاصمتها القدس.

وأشار المعلم إلى أن سورية ترحب بعودة كل مهجر سوري إلى البلاد وتم اتخاذ إجراءات عدة لتسهيل هذه العودة حتى لمن خرج بشكل غير شرعي والإحصائيات تشير إلى عودة نحو ٢٢٠ ألف مواطن لم يتعرض أي منهم لأي مضايقة، لافتاً إلى وجود قوى غربية تحاول منع عودة السوريين لأهداف سياسية.

حضر اللقاء معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان ورئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي وأمين فرع جامعة دمشق لحزب البعث العربي الاشتراكي خالد الحلبوني ومدير إدارة المكتب الخاص في وزارة الخارجية محمد العمراني ونواب رئيس الجامعة وعدد من عمداء الكليات.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم يلتقي أساتذة وطلاب جامعة دمشق على مدرج الجامعة (سانا)

الجعفري: التصويت لمصلحة مشروع قرار سعودي حول حالة حقوق الإنسان في سورية عمل عدائي

| وكالات

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري أن سورية تعتبر التصويت لمصلحة مشروع القرار الذي قدمه النظام السعودي إلى الجمعية العامة حول حالة حقوق الإنسان فيها عملاً عدائياً موجهاً ضدها، مشيراً إلى أن تصويت كيان الاحتلال الإسرائيلي عليه بالموافقة يفضح طبيعة وهوية المشروع ويؤكد التحالف السعودي الإسرائيلي.

وبحسب وكالة الأنباء «سانا» الرسمية، قال الجعفري خلال الاجتماع الخامس والخمسين للجنة الثالثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس: إن سورية تعارض تسييس بند حالة حقوق الإنسان ولجوء بعض الوفود الدائمة إلى طرح مشروعات قرارات تستهدف دولاً أعضاء بعينها ولأسباب سياسية بحتة ولاسيما في ظل حقيقة أن مضمون مشروع القرار غير متوازن ويستهدف تشويه الحقائق وتشويه صورة الحكومة السورية ومؤسساتها الشرعية وبما يعكس موقف النظام السعودي وسياساته الهدامة تجاه سورية والتي تقوم على الاستثمار السياسي والعسكري في الإرهاب الوهابي المتطرف من أجل نشر الفوضى وعرقلة العملية السياسية والتدخل في مسارها بشكل سلبي في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي أكدت أن هذه العملية السياسية يقوم بها السوريون وحدهم دون أي تدخل خارجي.

وأكد الجعفري أن النظام السعودي المقدّم الرئيسي للمشروع لا يملك الأهلية القانونية ولا الأخلاقية لتقديم مثل هذا المشروع وبات ملحاً على الدول الأعضاء أن تتفكر ملياً بالحالة المزرية اليوم حيث تقدم السعودية وهي أخطر وأعنف ديكتاتورية دينية في العالم مشروعات قرارات عن حقوق الإنسان في سورية لافتاً إلى أن العائلة التي تحكم السعودية بحد السيف وسطوة الدين تريد اليوم أن تستخدم فائض أموال النفط في فرض الضغط السياسي والاستقطاب المالي على الأمم المتحدة لتدفعها في طريق سيؤدي إلى انهيار المبادئ وقواعد العمل الراسخة وزعزعة الثقة بمصداقية وجدية وتوازن المنظمة الدولية.

وأوضح الجعفري أن ممثلي النظام السعودي يريدون من أعضاء الجمعية العامة أن يكونوا شركاء وشهود زور على مشروع قرار يطالب بإجراءات وتقاليد راسخة في سورية منذ عقود بل منذ قرون وهي إجراء انتخابات ودستور وبرلمان ومنح دور للمرأة وحماية الصحفيين وضمانٌ حرية الصحافة هذا في الوقت الذي لم تعرف فيه السعودية منذ نشوئها برلماناً ولا دستوراً ولا انتخابات بل عرفت قمع المواطنين واضطهاد النساء والأقليات الدينية والعرقية والعمال الأجانب إلى أن عرفت مؤخراً استخدام مقارها الدبلوماسية في قتل وتقطيع جثة صحفي سعودي عارض العائلة الحاكمة.

وشدد الجعفري على أن الوفد الدائم للسعودية كان وسيبقى مجرد واجهة وأداة في يد من دعم ويدعم الإرهاب في سورية وأن من دفع الوفد لتقديم مشروع القرار هو منافق وكاذب فهو بعد أن طلب من السعودية أن تكون عبر السنوات الثماني الماضية الواجهة في استهداف الاستقرار والأمن في سورية طلب منها مجدداً أن تكون الواجهة داخل الأمم المتحدة لاستهداف سورية داخل الجمعية العامة من خلال تقديم مشروع قرارٍ عن حالة حقوق الإنسان وعن الديمقراطية فيها لافتا إلى أن ما قام به الوفد السعودي يمثل مهزلة سيسجل التاريخ أنها كانت واحدة من سقطات وعثرات الأمم المتحدة حيث نشاهد ممثلي دولة تقطع رؤوس الناس في شوارعها بذريعة تطبيق أحكام الشريعة تطالب بالديمقراطية في دولةٍ ذات عراقةٍ وتاريخ يمتد لآلاف السنين مثل سورية.

وأشار الجعفري إلى أنه من المثير للسخرية أن تشارك عدد من الدول في تقديم مشروع القرار وهي منخرطة في «التحالف الدولي» غير الشرعي بقيادة الولايات المتحدة الذي ارتكب أبشع الجرائم وانتهك حقوق الإنسان في سورية ودمر مدينة الرقة وقتل الآلاف من سكانها الذين مازالت جثامينهم مدفونة تحت أنقاض تلك المدينة كما شاركت هذه الدول في تدمير الجسور والبنى التحتية ومحطات النفط والطاقة والأراضي الزراعية والمعامل والممتلكات العامة والخاصة في سورية وصولاً لسرقة الآثار والتراث الثقافي السوري والمتاجرة به.

وشدد الجعفري على أن تمرير مشروع القرار السعودي سيشكل ترسيخاً لسابقة خطيرة سيتم استغلالها ضد أي بلد عضو وذلك حين تقرر الحكومات التي تمارس النفوذ السياسي والاستقطاب المالي أن تستهدف من يعارض سياساتها وهيمنتها ونفوذها داعيا إلى أخذ الحيطة والحذر من الممارسات الشاذة التي تسعى عبر بعض الدول الأعضاء إلى تسييس آليات حقوق الإنسان واستخدامها وسيلة ضغط على بعض الدول.

وأكد الجعفري أن سوريّة تعتبر التصويت لمصلحة مشروع القرار عملاً عدائياً موجهاً ضدها وهي لن تتوانى عن ممارسة حقوقها السيادية الوطنية واتخاذ الإجراءات تجاه مقدمي مشروع القرار والمصوتين لمصلحته وبما يضمن عزل هؤلاء عن أي مساهمة أو دور في العملية السياسية التي يقوم بها السوريون وحدهم وإقصاءهم أيضاً عن أي مشاركة في جهود إعادة البناء والإعمار.

وختم الجعفري بالقول: أهنئ السعودية والدول العربية الأخرى التي تبنت مشروع القرار بانضمام «إسرائيل» إليهم ضمن قائمة متبني مشروع القرار وهو أمر يؤكد طبيعة ما ترنو إليه السعودية من وراء مشروع قرارها فالتحالف السعودي الإسرائيلي يفضح طبيعة وهوية مشروع القرار هذا.

دمشق: من غير المستبعد زيارة رؤساء عرب آخرين سورية في المستقبل

| وكالات

بينما لم تستبعد دمشق قيام رؤساء عرب آخرين بزيارات إلى سورية في المستقبل بعد زيارة الرئيس السوداني، عمر البشير، عبرت موسكو عن أملها في أن تساعد نتائج زيارة الأخير في الاستئناف الكامل للعلاقات بين الدول العربية وسورية.

وقال سفير سورية لدى الخرطوم، حبيب عباس، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «زيارة الرئيس البشير إلى سورية مهمة باعتباره أول رئيس عربي أو رئيس في المنطقة يقوم بزيارة إلى سورية منذ بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١».

وأضاف عباس: إن «أهم ما جاء في زيارة الرئيس البشير إلى سورية هو البحث في إعادة المقاربة للعلاقات العربية – العربية».

وتابع: «ننظر في إعادة المقاربات كإعادة التوازن للعلاقات بين الدول العربية، بحيث تبتعد الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي الوقت نفسه إعادة المقاربات تعني التضامن العربي لمواجهة المخاطر المحدقة».

وأشار عباس إلى أنه «لا يستبعد زيارة رؤساء بعض الدول العربية لسورية في المستقبل»، موضحاً «أن الأمر وارد حقيقة، لأن هناك بعض الدول العربية تدرس إعادة فتح سفاراتها في دمشق، ونحن بدورنا ننتظر أن يعود العرب إلى سورية».

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان وفق وكالة «سانا» للأنباء: «من جانبنا نرحب بأول زيارة لرئيس دولة عربية إلى سورية منذ تجميد العضوية السورية في جامعة الدول العربية في تشرين الثاني عام ٢٠١١ ونعبر عن أملنا بأن تساعد نتائجها في الاستئناف الكامل للعلاقات بين الدول العربية وسورية، والاستئناف السريع لمشاركتها الشاملة في (عمل) جامعة الدول العربية، وننطلق من أن عودة سورية السريعة إلى الأسرة العربية ستساعد بشكل كبير في عملية التسوية السورية وفق المبادئ الأصلية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة».

إلى ذلك، رفض الناطق الرسمي باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، خلال ندوة صحفية الإجابة عن سؤال يتعلق بعائدية الطائرة التي نقلت الرئيس السوداني إلى دمشق، بحسب «روسيا اليوم».

وفي معرض إجابته عن سؤال صحفي حول إذا ما كانت طائرة من نوع «تو ١٥٤» نقلت البشير إلى دمشق الأحد، قال بيسكوف: إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى وزارة الدفاع الروسية، مضيفاً «لا أملك معلومات بهذا الخصوص، ولا أستطيع أن أجيب على سؤالكم».

وأوضح أنه: «إذا كنتم تعتقدون أن طائرات لوزارة الدفاع قامت برحلات، فمن الأفضل توجيه هذه الأسئلة لوزارة الدفاع».

من جهته، قال رئيس المجلس الإستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية كمال خرازي، وفق وكالة «فارس» الإيرانية للأنباء: إن «الحكومات المناوئة لسورية بدأت الواحدة تلو الأخرى بإعادة العلاقات معها فيما كان العديد يزعم أن الدولة السورية برئاسة الرئيس الأسد ستنهار في غضون شهر واحد».

وأضاف خرازي: إن الرئيس السوداني زار دمشق يوم أمس (الأحد) والتقى (الرئيس) الأسد وأن الحكومات الأخرى تعيد فتح سفاراتها في سورية.

ومساء الأحد الماضي قام الرئيس السوداني بزيارة إلى دمشق أجرى خلالها محادثات ثنائية مع الرئيس بشار الأسد، أكدا خلالها أن الأزمات التي تمر بها العديد من الدول العربية تستلزم إيجاد مقاربات جديدة للعمل العربي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كشفت عن رغبة آلاف السوريين الأرمن بالعودة إلى بلدهم وإعادة إطلاق مشاريعهم الاقتصادية

أريسيان لـ«الوطن»: الرئيس الأسد رحب بمساهمة أرمينيا في جهود إعادة الإعمار

| سيلفا رزوق

كشفت عضو مجلس الشعب، رئيسة جمعية الصداقة البرلمانية السورية الأرمينية نورا أريسيان، عن رغبة الآلاف من السوريين الأرمن الذين اضطرتهم ظروف الحرب للمغادرة مؤقتاً إلى أرمينيا بالعودة إلى بلدهم، وإعادة إطلاق مشاريعهم، مشيرة إلى تسهيلات وخطوات جدية وفورية ستقدمها الحكومة السورية في هذا الإطار.

وفي تصريح خاص بـ«الوطن»، أشارت أريسيان إلى تفاصيل اللقاء الذي جرى بين الرئيس بشار الأسد والوفد الاقتصادي الأرميني المؤلف من رجال أعمال من أرمينيا وممثلين عن الجالية السورية، خلال زيارة الوفد لسورية، حيث تم التطرق إلى عودة السوريين الأرمن إلى بلدهم، وخصوصاً الصناعيين منهم، وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، لإعادة إطلاق أعمالهم والمساهمة في عودة الحياة الاقتصادية في سورية ولاسيما حلب.

وأشارت أريسيان إلى أن أعضاء الوفد طرحوا هذا الموضوع خلال اللقاء مع الرئيس الأسد، والتسهيلات التي من الممكن أن تقدمها الحكومة السورية من أجل البدء بإعادة إطلاق مصانعهم، حيث رحب الرئيس الأسد بالأمر، وسيتم البدء فوراً باتخاذ خطوات جدية في هذا الإطار.

ولفتت أريسيان إلى أنه وخلال اللقاء مع رئيس الجمهورية تم التأكيد على دور السوريين الأرمن في سورية، وأنهم خلال الحرب على سورية أثبتوا بأنهم نموذج للوطنية، كما استذكر أعضاء الوفد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأسد إلى أرمينيا، وتفاصيل هذه الزيارة، حيث أثنى سيادة الرئيس على مواقف أرمينيا الداعمة لسورية قبل الحرب وخلالها عبر المنابر الدولية.

واعتبرت أريسيان، أن هذه الزيارة ستكون نقطة بداية لتفعيل العلاقات السورية الأرمينية، ورسم خطة عمل للشروع بعملية تفعيل العلاقات، وحلب ستكون في عين المساهمة الأرمينية بإعادة الإعمار.

وكشفت أريسيان عن انعقاد قريب للجنة الاقتصادية المشتركة السورية الأرمنية، حيث سيسهم انعقادها بوضع خطة العمل لرجال الأعمال وغرف التجارة ومجلس الأعمال السوري الأرمني، وأيضاً للوزارات المعنية من البلدين، من أجل السير قدماً بالعلاقات المشتركة وعلى كافة الأصعدة.

وأشارت رئيسة جمعية الصداقة البرلمانية السورية الأرمينية إلى لقاءات أخرى أجراها التقى أعضاء الوفد الأرميني مع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، وعدد من الوزراء كالاقتصاد والكهرباء، بالإضافة إلى لقاء مع رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ ومعاون وزير الخارجية ومجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، حيث أبدى أعضاء الجالية السورية في أرمينيا ورجال الأعمال الأرمن استعدادهم للبدء بإقامة مشاريع مشتركة في مجالات توليد الطاقة والكهرباء وغيرها.

كما أشارت إلى اهتمام رجل الأعمال الأرميني ناريك كارابيتيان وباقي رجال الأعمال الأرمن للحصول على فرص استثمارية في سورية، لاسيما بعد استتباب الأمن ودحر الإرهاب، وكذلك الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية لتفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

أعضاء الوفد، وبحسب النائب أريسيان، استمعوا من المسؤولين السوريين عن عمل الحكومة لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال استصدار قانون عصري للاستثمار، وخارطة استثمارية شاملة في مختلف القطاعات الحيوية، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير كل الخدمات اللازمة للمستثمرين.

وخلال اللقاءات كافة، أكد الوفد الأرميني، وفق أريسيان أن ما سيقومون به هو وفاء منهم تجاه ما قام به الشعب السوري تجاه الشعب الأرميني، أثناء الإبادة التي تعرض لها في فترة الاحتلال العثماني حين استقبلهم السوريون في ديارهم وتقاسموا معهم العيش.

ورأت أريسيان أن خلاصة الزيارة كانت الإجماع ضرورة العمل على تطوير التبادل التجاري بين البلدين، وإقامة شراكات للمساهمة في إعادة الإعمار، واقتراح إقامة مؤتمرات يشارك فيها رجال أعمال من الجانبين من أجل رسم خريطة طريق للعمل في مجال الاستثمار في سورية.

وختمت أريسيان تصريحها بالقول: «أعتقد أنه استناداً إلى العلاقات السورية الأرمينية التاريخية ينبغي العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية، وكسر كافة الحواجز والحصار المفروض على سورية، وأرمينيا من خلال خلق جسر اقتصادي سوري–أرميني، وهذا ما أكده الرئيس الأسد بأن الشعب السوري يرحب بمساهمة أرمينيا في جهود إعادة الإعمار».

المعارضة تجهل من يمثلها

وزراء خارجية ضامنى «أستانا» يبحثون «الدستورية» اليوم فى جنيف

| الوطن - وكالات

على حين يبحث ممثلو الدول الضامنة لـ«مسار أستانا» (روسيا وإيران وتركيا) «لجنة مناقشة الدستور» التي تم الإعلان عن تشكيلها، لا تزال «هيئة التفاوض» المعارضة تجهل من سماهم النظام التركي كممثلين لها.

وأول من أمس أشاد الرئيس بشار الأسد خلال استقباله كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة حسين جابري أنصاري بالجهود التي بذلتها إيران من أجل الوصول إلى تشكيل لجنة مناقشة الدستور على الرغم من العقبات الكبيرة التي وضعتها الدول الداعمة للإرهابيين.

من جانبه، وضع جابري أنصاري الرئيس الأسد في صورة الاستعدادات لعقد اجتماع الدول الضامنة حول سورية المزمع عقده اليوم في جنيف وخاصة بعد الاتفاق على الشكل النهائي للجنة، مؤكداً حرص بلاده على مواصلة التشاور والتنسيق مع دمشق التي أبدت قدراً كبيراً من المرونة بغية تحقيق إمكانية التوصل إلى هذا الاتفاق.

وأكد الرئيس الأسد أهمية الجهود التي تبذلها الدول الحليفة والصديقة لسورية وخصوصاً إيران وروسيا لوقف تدخلات بعض الدول الغربية في المسار السياسي وتكريس قيام عملية سياسية يقودها السوريون بأنفسهم بعيداً عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي.

ويوم أمس قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن وزراء خارجية روسيا سيرغي لافروف وإيران محمد جواد ظريف وتركيا مولود جاويش أوغلو سيناقشون «التسوية السياسية في سورية مع التركيز على تشكيل اللجنة الدستورية» أثناء لقاء لهم في جنيف، يوم غد الثلاثاء (اليوم).

وسبق للخارجية الروسية، أن أعلنت عن زيارة قام بها مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتيف إلى سورية واستقبال الرئيس الأسد له قبل أن يزور طهران في إطار جهود الضامنة لتشكيل «الدستورية».

كما أعلنت الأمم المتحدة في بيان الجمعة أن المبعوث الأممي ستيفان دي ميتسورا «سيعقد محادثات مع مسؤولين من إيران وروسيا وتركيا في جنيف الأسبوع المقبل، بشأن «تشكيل لجنة دستورية موثوقة»، على حين قالت تقارير صحفية إن الاجتماع جرى أمس (الاثنين) من دون تفاصيل.

وأضاف بيان الأمم المتحدة: إن المحادثات بشأن تشكيل لجنة «متوازنة وشاملة وجديرة بالثقة»، لصياغة مسودة دستور جديد لسورية وتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات، ستجري قبل التقرير الشهري الذي يرفعه دي ميستورا لمجلس الأمن الدولي في ٢٠ كانون الأول» الحالي.

ومن المقرر أن تنتهي مهمة دي ميستورا مع نهاية العام الجاري على أن يتولى مهمته غيرد بيدرسون.

اللافت أنه وفي خضم التنسيق المكثف بين دمشق وحليفتيها موسكو وطهران بشأن تشكيل «الدستورية»، أعلنت «هيئة التفاوض» المعارضة جهلها بأسماء ممثليها في اللجنة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وفد «الهيئة» إلى محادثات جنيف، يحيى العريضي: إن ما ذكرته وسائل الإعلام عن تسريب القائمة غير صحيح.

وأكد في تصريحات نقلتها مواقع إلكترونية معارضة، أمس، أن «قائمة اللجنة النهائية لم تصل بعد إلى الهيئة».

من جهته، قال ممثل «الائتلاف» المعارض وعضو وفد الميليشيات إلى محادثات «أستانا»، سليم الخطيب، في تصريحات صحفية: «إن الأرقام حول قائمة اللجنة التي ذكرت غير دقيقة نهائياً»، بعد أن نقلت تقارير صحفية عن مصادر: أن «الضامنين (روسيا وتركيا وإيران) توافقوا على صيغة ١٨ شخصاً للحكومة و١٢ للمعارضة وعشرة للمستقلين، لترجيح كفة القرار الرسمي في تعديل الدستور الجديد» داخل «اللجنة الدستورية».

لكن الخطيب، أكد أن الأمم المتحدة لم تنته من القائمة حتى الآن، وكل ما يصدر عبارة عن تسريبات غير دقيقة، مشيراً إلى أن المشاورات النهائية ستكون غدًا (اليوم)، على أن يتم الإعلان الرسمي عن القائمة، الأربعاء المقبل (غداً)، ما لم تحدث مشكلة.

من اجتماع ممثلي الدول الضامنة لـ«مسار أستانا» حول سورية (عن الانترنت – أرشيف)